الصراع الفارسي- العثماني وانعكاساته السلبية على العراق ١٥٠٨- ١٩١٤

غزوة سعيد عبود
المديرية العامة لتربية الكرخ الاولى - متوسطة القادسية للبنات

ملخص
ادى نزاع الدولتين العثمانية و الفارسية المستمر بينهما الى ان يكون العراق مسرحا لعملياتهما الحربية التي لم تكن الا للحفاظ عمل مصالحهما و طمعا في العراق الذي يمثل موقفا استراتيجيا مهما . و استمر نزاع الدولتين على مر التاريخ برغم عقد العديد من المعاهدات و البروتوكولات بين الطرفين كاتفاقية ارضروم الاولى و الثانية و بروتكول طراف و بروتوكول الاستيانة هذا النزاع الذي لم يخسر فيه الطرفان شيئا من اراضيها بل ارفعت كل مللك الاتفاقيات الخسارة الكبرى للطرف الذي فقد اجزاء من ارضيه و مياهه في الاحواز و شط العرب و بذالك اصبح لقمة سائقة للطرفين و طرفا محكوما لهما افقده السيادة ويحترم حكم نفسه بنفسه.

Negative Reflections of Ottomans and Persian struyy on Iraq (1508 – 1914)

Qhazwa saeed Abood
General Administration of Education of Alkarkh the First - Alqadisiya Intermediate School for Girls

Abstract
Continuous conflict between Parisian and Ottoman states the results that Iraq became as aground for their battles which leads to their own interests in Iraq which are shape their strategy. The conflict continues for long time. In spite of, they signed many treatments and protocols between the two sides, as Arzarom treaty , the first and the second, Tahran protocols , and Astana protocol. This conflict, no sides of them to dose any part of their land, but these treaties leaded to a big loss to Iraq ,which lost parts of it's land and water area in Ahwaz and shatt AL-Arab, so, Iraq became as a smoth target for their interests, and lost its sovereignty,and lost self-govern of the country country . so the research concludes the following.

المقدمة

ترتب على قيام الدولة الصفوية في بلاد فارس مطلع القرن السادس عشر وتزامن قيامها مع ظهور وتوسع العثمانيين في المشرق الإسلامي ظهور للدولتين متغيرات سياسية عديدة ألقت بظلالها السلبية على العراق لأنه أصبح نقطة جذب لكليهما من أجل احتلاله، وتسخير موارده لصالحها حتى صح القول أن من يسيطر ويحتل العراق قادر على الأمساك بزمام النصر على الجانب الآخر، لذلك كان من الطبيعي أن تندفع كلا الدولتين من أجل احتلاله، فنجح الصفويون في تحقيق ذلك عام ١٥٠٨ ليعود العثمانيون بعد سنوات عدة ليطردوا الصفويين منه، ويصبحوا المتحكمون بمقدراته. وطوال القرن السادس عشر والقرون اللاحقة عقد العثمانيون والفرس عدة معاهدات واتفاقيات عدة من اجل احلال السلام بينهما، وفتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما، الا أن ذلك كان على حساب العراق وشعبه الذي تحمل الكثير بسبب احتلال الدولتين لأراضيه، وتحويلها الى ساحة صراع لم ينته حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى التي أفرزت معطيات جديدة تمثلت بقيام الحكم الملكي فيه أثر ثورة العشرين التحررية، وانتهاء الدولة العثمانية بقيام تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال، وسقوط النظام القاجاري وقيام النظام البهلوي في فارس.

أن غاية هذا البحث هو تتبع الصراع العثماني- الفارسي وانعكاساته على العراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يسلط الضوء على حقبة تاريخية مهمة عقدت فيهما الدولتان معاهدات واتفاقيات تحمل العراق بسببها كثيراً من المشاكل الحدودية مع الفرس والأتراك فيما بعد لأنه ورث تركة ثقيلة من المشاكل بسببها، ودفع ثمنها من تضحيات أبناءه ومن أراضيه ومياهه، لاسيما في شط العرب.

المبحث الاول

الصراع الفارسي- العثماني (١٥٠٨-١٩٠٠م)

شهدت السنوات الاولى من القرن التاسع عشر وتحديداً منذ عام(١٥٠٨م) حتى عام (١٥٣٤م) صراعا مريرا بين الصفويين والعثمانيين لاحتلال العراق، وأضحى الأخير ساحة صراع بين هاتين الدولتين، ووقعت على أرضه حروبا عديدة من أجل السيطرة عليه واستثمار خيراته لصالحها، فإن سهول العراق الخصبة، وكون العراق يشكل منفذا سهلا للوصول إلى بلاد الشام ومنها إلى البحر المتوسط الذي كان يعد من أفضل الأحواض البحرية التجارية حتى تحول الطريق العالمي بين الشرق والغرب عن الشرق الأدنى إلى طريق الرجاء الصالح، إن كل ذلك فضلا عن عوامل أخرى دفعت بهاتين الدولتين للتنافس والصراع من أجل الهيمنة على العراق.(١) تعرض العراق في عام(١٥٠٨م) إلى غزو الصفويين في عهد الشاه اسماعيل الصفوي (١٥٠١-١٥٢٤)[٢]، الذي وجه انظاره اليه ليفتح آفاقا واسعة وجديدة أمام بلاده في خضم صراعه مع العثمانيين، فقد كان العراق مركزا الصراع بين الصفويين والعثمانيين،وان من يسيطر عليه يكسب ساحة صراع مهمة على حساب الطرف الآخر، لذلك فإن علاقات العراق مع الفرس أو مع العثمانيين كانت تتحدد بمن كان يسيطر عليه بالدرجة الاساس(٣) لم يستطيع الصفويون الاحتفاظ بالعراق أكثر من سنوات قليلة لأن العثمانيين في عهد سليم الأول(٤) (١٥١٢-١٥٢٠) شنوا حربا لا هوادة فيها على الصفويين في عقر دارهم، وانتصروا عليهم في معركة (جالديران)[٥] قرب تبريزعام (١٥١٤م)، التي كاد الشاه اسماعيل الصفوي ان يفقد فيها حياته بعد أن قتل جواده وأصيب الشاه نفسه اصابات بليغة وكان من ابرز اسباب معركة (جالديران) محاولة للدولتين التوسع على حساب الدولة الاخرى ورغبة منهما في السيطرة على المشرق الاسلامي لاسيما الطرق فضلا عن اسباب مذهبية وكانت نتائج هذه المعركة انتصار العثمانية منها ودخولهم عاصمة الصفويين (تبريز). أخرت معركة جالديران الصراع على العراق بين الفرس والعثمانين لعدة سنوات حتى وفاة الشاه اسماعيل الصفوي عام ١٥٢٤، فكف الشاه الصفوي عن التحرش بالحدود الفارسية – العثمانية خوفا من قيام سليم الأول بهجمة شاملة على دولته التي فقد فيها هيبته، فضلا عن اهتزاز مكانته وفقدانها في بغداد عندما اعلن حاكمها الولاء للسلطان العثماني، واصدر الأخير فرمانا بذلك، ليدخل الصراع العثماني- الفارسي على العراق مرحلة جديدة استمرت حتى عام (١٥٥٥) وتوقيع معاهدة التي تعد اول معاهدة نظمت العلاقات بينهما ، وهي اول معاهدة نظمت العلاقات بينهما، حيث اعقبها فترة

هدوء استمرت حوالي ربع قرن لم يخض الجانبان حربا أو صراعا مسلحا، منها ونصت المعاهدة على ما يأتي[٨]:

١. تترك ولاية (قارص) وقلعتها للدولة العثمانية.
٢. وضع حدود لولاية شهرزور(٩) التي طال الصراع حولها بين الدولتين، ومنعا لحدوث الحوادث لصفو السلام بين الدولتين.
٣. تأمين سلامة الفرس الذاهبين إلى زيارة العتبات المقدسة في العراق والى الاراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز .

أدى وصول الشاه عباس الكبير إلى الحكم في بلاد فارس عام (١٥٨٨ م) وبلوغ الدولة الصفوية اوج عظمتها في عهده[١٠]، إلى عودة الصراع الفارسي- العثماني إلى واجهة الاحداث، فقد حاول ذلك الشاه استغلال انشغال الدولة العثمانية، بحروبها في اوربا، لاسيما مع النمسا، والأحداث الداخلية التي وقعت داخل الاناضول، ان يشن حربا ضد العثمانيين في عام (١٦٠٣)م، وان يسترد منهم المناطق التي استولوا عليها في الفترة السابقة مثل لورستان وخوزستان وتبريز وشيروان وجورجيا وغيرها، فقد اضطر الشاه عباس الكبير وكجزء من اسلوب المناورة والتكتيك الذي اتبعه أن يعقد هدنة مؤقته مع العثمانيين على شكل صلح عرف بصلح أو معاهدة (فرهاد باشا) ١٥٩٠ قد عقدت بعد سنتين من وصولة الى الحكم التي نصت على الاعتراف بسيادة العراق على ولاية شهرزور ولورستان والتي تم التنازل عن هذه المناطق لأن العرش الصفوي كان مشغولاً بالصراع على العرش بين المتنافسين على السلطة امثال (علي قلي خان)، زعيم عشيرة (الشاملو)، التركمانية و(مرشد قلي خان)، زعيم عشيرة (الاستاجلو)، التركمانية وغيرهما، فأراد عباس الكبير أن يصفي الجبهة الداخلية ليتفرغ لصراعه مع العثمانيين وغيرهم فيما بعد، وبالفعل تم له ذلك عندما هاجم العثمانيون في (تبريز) في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام (١٦٠٣م) واستردها منهم، ثم نجح في اخراج العثمانيين من (يريفان) و (شيروان) و (قارص)، وبدأ يتطلع نحو بغداد لكي يستحوذ عليها ويضمها إلى حكمه(١١). انعكست على بغداد مظاهر ضعف السلطة العثمانية عندما استطاع احد رؤساء الكتائب العسكرية أن ينفرد بحكم بغداد عام (١٦٠٣م)، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لأي مغامر عسكري لكي يستقل بحكمه عن الدولة العثمانية، وحدث ذلك فعلا مع احد ضباط الحامية الانكشارية في بغداد المدعو (بكر صوباشي) الذي بعث إلى الشاه عباس الصفوي كتاباً معلنا ولاءه له، مما شجع الشاه الصفوي على التوجه إلى بغداد وشن حملات متعددة من اجل السيطرة على بغداد (١٢). لم تمنع معاهدة (سراو) عام ١٦١٨، وقبلها معاهدة (نصوح باشا) التي وقعت بين الصفويين والعثمانيين تشرين الثاني (٦١٢م) في ٢٠ وتضمنت اتفاقهما على ان تعيد الدولة العثمانية كل الاراضي التي حصلت عليها بموجب معاهدة فرحات باشا، احترام خط الحدود الذي تم الاتفاق عليها بموجب معاهدة اماسية١٥٥٥ كذلك ان تدفع بلاد فارس خراج قدره ٢٠٠حمل من الحرير، ان عباس الصفوي كان مصمما على السيطرة على بغداد بالتعاون مع (بكر صوباشي) أو بدونه، تم السيطرة على بغداد سنة (١٦٢٣م) اثر مؤامرة قتل فيها صوباشي ، وصمم الشاه هذه المرة على احتلال الموصل، وبالفعل احتلها لتبقى البصرة وحدها خارج سيطرته، فهيأ لها حملتان احدهما في سنة(١٦٢٥م) والأخرى في عام (١٦٢٩م)(١٣). حيث كانت البصرة في تلك المدة تحت حكم اسرة (افراسياب)، التي صممت على الدفاع عنها ضد الصفويين مهما كلفهم ذلك من تضحيات، بالمقابل كان الشاه عباس

الصفوي ساعيا بكل جهده من اجل احتلال البصرة لاسباب اقتصادية لان البرتغاليين كانوا مسيطرين على تجارتها رغم طردهم من جزيرة (هرمز) عام(١٦٢٢)م بالتعاون مع الانكليز، لذلك فان طردهم من هذه الجزيرة لم يجعل التجارة الخارجية بايدي الفرس لان البرتغاليين قاموا بتخريب معالمها الحضارية والتجارية ولم يبقى سوى قلعتها التي استلمها الفرس واستقروا فيها[١٤]. وبسبب عدم امتلاكه اسطولاً بحرياً في مياه الخليج العربي، اعتقد الشاه أن ايقاف النشاط التجاري للبرتغاليين لن يتم إلا عن طريق فرض حصار بري على الموانئ التي كانوا يتعاملون معها، لاسيما البصرة، فبعث الشاه الصفوي خلعا فاخرة ووعوداً كثيرة لاستقالة حاكم البصرة افرسياب، ووعد الاخير بابقاءه حاكماً وراثيا في البصرة، واعفاءه من دفع الرسوم، وان يترك له حق تصريف امور المدينة، إلا انه لم يلق من افرسياب قبولا، وانما تم طرد مبعوثه قبل أن يلتقيه، لانه ادرك أن الاسلوب الذي اتبعه الشاه الصفوي انما يستهدف من وراءه كسبه إلى جانبه بشكل مؤقت، ومن ثم سوف يعزله عن الحكم، ففاتح افرسياب البرتغاليين الذين كانوا في صراع مع الصفويين بسبب طردهم من جزيرة هرمز(١٥)، فلبى البرتغاليون نداء افرسياب، وقدم الاسطول البرتغالي إلى البصرة، فاصبحت كفة الصفويين مع قوة افراسياب ومعهم البرتغالين وحدثت مناوشات عدة بين الجانبين، ولم يستطيع الشاه عباس الصفوي من دخول البصرة، فاضطر جيشه لترك معسكره تاركا الكثير من تجهيزاته ومعداته في الثالث والعشرين من اذار عام (١٦٢٥م)(١٦) ، وبعد اربع سنوات مات الشاه عباس الكبير عام(١٦٢٩م) دون ان يحتل البصرة وظلت الاخيرة عصية على قواته[١٧] بالمقابل لم يتسن للفرس الصفويين الاستمرار في السيطرة على بغداد، حيث استطاع السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) آخر السلاطين العثمانيين الفاتحين أن يشن حملة كبيرة على بغداد سنة (١٦٣٨م) من أن يطردهم نهائياً من العراق لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع الفارسي- العثمانية على الارض العراقية(١٨) .

المبحث الثاني

المعاهدات التي عقدت بين الصفويين والعثمانيين وانعكاساتها على العراق

اولاً: معاهدة زهاب ١٦٣٩

اسفرت حملة ١٦٣٨عن طرد الفرس من العراق توقيع معاهدة مهمة بين الجانبين عام ١٦٣٩ عرفت باسم معاهدة (زهاب) التي اعترف بموجبها الصفويون بتبعية العراق للدولة العثمانية[١٩]. عدت معاهدة (زهاب) التي عقدت بين الدولتين العثمانية والصفوية سنة ١٦٣٩ أهم المعاهدات التي تم بموجبها تثبيت الحدود بين الدولتين بالنسبة للعراق(٢٠)، أن هذه المعاهدة قسمت لأول مرة بشكل صريح منطقة (كردستان) بين الدولتين رغم انها ابرمت على ارض كردستان العراقيةٍ إلا أن الكرد لم يشتركوا فيها، ولم يقروا أي شيء حولها، في الوقت الذي تمت فيه مناقشة مصيرهم وتضمنت هذه المعاهدة التي عدت صلح وتحديد حدود وعلى تبعية مدن بدرة وجصان ومندلي وغيرها الى الدولة العثمانية فضلا على عدم تدخل الفرس في شؤون العراق الداخلية (٢١) .كانت معاهدة زهاب اكثر وضوحا ودقة من المعاهدات التي سبقتها، واصبحت هذه المعاهدة اساسا للاتفاقات اللاحقة التي عقدت بين الدولتين بشأن الحدود ما بين الدولتين العثمانية والصفوية بالنسبة للاراضي العراقية التي وقعت فيها صراعات عسكرية وحروب مستمرة بينهما(٢٢). تلك المعاهدات حددت الحدود بين العثمانيين والصفووين على اساس المناطق الحدودية وليس على اساس الخطوط المبينة من سيطرة الدولة التي تبدأ حتى سيطرة الدولة الأخرى لأن السيطرة تختلف من مدة لأخرى وقد تزحف حدود السيطرة لتتسع أو تقل حسب قوة الدولة وضعفها[٢٣].ارست معاهدة(زهاب) فترة من الهدوء والسلام بين الجانبين، وتعد هذه الفترة واحدة من أطول فترات الهدنة التي لم تتعرض الارض العراقية لهجمات الجانبين عليها قياسا بما سبقها، إلا أن قيام الافغان بغزو الأراضي الفارسية عام(١٧٢٢م)، وسقوط الدولة الصفوية(٢٤). اعطت العثمانيين فرصة سانحة لاعلان الحرب على بلاد فارس ليستولوا على مناطق مهمة من غربها وجنوب منطقة القفقاس، ولكي لايثير العثمانيون الروس عقدوا معهم معاهدة عام (١٧٢٤م) تقاسما بموجبها مناطق النفوذ داخل ايران(٢٥). دلل الغزو العثماني للأراضي الفارسية وتوقيعهم معاهدة (١٧٢٤م) مع الروس على أن المعاهدات السابقة التي تم توقيعها بين الجانبين كانت معاهدات هشة ولم تصمد أمام المتغيرات الجديدة التي ترتبت على ضعف الدولة الصفوية وانهيارها امام الافغان(٢٦) الذي احتلوا بلاد فارس واستولوا على عاصمتهم(اصفهان)، فادى انشغال الشاه الصفوي (طهماسب الثاني ١٧٢٢-١٧٣٢)(٢٧) لمقاومة الافغان والتصدي لهم ومحاولة اعادة السلطة الصفوية لبلاده إلى أن يستغل ذلك العثمانيون ليتوسعوا على حساب بلاد فارس في المناطق الحدودية المحاذية لهم. اشتملت هذه المعاهدة على مواد كان من بين أهمهما:((أن تكون ولاية... جصان وبدرة ومندجلين (مندلي)،وورنة رمن درنتك تابعة لولاية بغداد، وحتى موقع يسمى سربيل، وما بينها من الأراضي، وقبيلتي ضياء الدين وهاروني، من عشائر الجاف، والقرى الواقعة في غربي قلعة زنجيرة، وقلعة ظالم قرب شهرزور وجميع الجبال المحيطة بهذه القلعة حتى الطريق المؤدي الى شهرزور وقلعة قرلجة (بنجوين)، وتوابعها كل هذه تكون تحت سيطرة الدولة العثمانية، علاوة على ذلك جميع القلاع، والجبال والاراضي، والنواحي الواقعة في خسخة وقارص وآن وشهرزور- بغداد- بصرة، ولايجوز ان يقوم الشاه بأي تعرض لها، أمّا مايخص الدولة الصفوية، فإن الاراضي التي في الجهة الاخرى من هذه الأماكن تكون من نصيب الشاه على ان لا تتدخل السلطة العثمانية في امرها(١٢). لم يمنع توقيع معاهدة (زهاب) عام ١٦٣٩ والمعاهدات التي قبلتها بلاد فارس هذه المرة من محاولتها التوسع على حساب الدولة العثمانية واعادة سيطرتها على المناطق التي فقدتها لصالح العثمانيين، فبعد أن وصل إلى الحكم (نادر شاه)(٢٩) (١٧٣٦-١٧٤٧م) الى الحكم وتمكنه من طرد الافغان نهائيا من بلاده حاول احتلال العراق ثانية، وحاصر مدينة الموصل أكثر من اربعين يوما، إلا انه فشل من ذلك، واضطر الجانبان العثماني

والفارسي إلى عقد معاهدة (كردن) عام (١٧٤٦م) التي اكدت ماتوصلت اليه معاهدة (زهاب)، وضرورة أن يتبادل الطرفان السفراء وارساء أسس جديدة لعلاقات جيدة بين الجانبين(٣٠). شهدت الفترة التي اعقبت توقيع معاهدة (كردن) عام (١٧٤٦م) حتى عام (١٨٢١م)فترة هدوء وهدنة واستقرار نسبي في الصراع الفارسي- العثماني، فانعكس ذلك ايجابيا على العراق الذي كان مركز الصراع بين هاتين الدولتين، فاستطاع أن ينعم بقدر معين من الاستقرار حتى وقوع حرب بين القاجاريين[١] (١٧٩٦-١٩٢٥م) والعثمانيين سنة ١٨٢١ التي اعقبها توقيع الجانبان معاهدة عرفت باسم (معاهدة ارضروم الأولى) في آب(١٨٢٣م)(٣٢).

ثانياً: معاهدة ارضروم- الاولى والثانية

جاءت معاهدة (ارضروم الاولى) عام(١٨٢٣م) لتؤكد بنود معاهدة (زهاب) التي عقدت عام (١٦٣٩م)، لأن المعاهدة الثانية لم تحسم صراعات الدولتين حول الحدود بشكل نهائي من جهة، ولاهمال الاشارة في معاهدة (زهاب) إلى طبيعة الحدود بين الدولتين في المناطق الجنوبية، وبشكل خاص منطقة (عربستان)(٣٣) من جهة ثانية. أكدت معاهدة (ارضروم الاولى) عام(١٨٢٣م) في مادتها الأولى على أن الطرفين يجب أن لا يتدخلا في الشؤون الداخلية للدولة الأولى، وضرورة أن لا تتدخل الحكومة الفارسية بأي شكل من الاشكال في ولاية بغداد وكردستان الداخلة ضمن حدود الامبراطورية العثمانية، وعدم فرضها لأي سلطة على الولاة الحاليين والسابقين لهذه المناطق(٣٤). ومع ذلك فمعاهدة (ارضروم الاولى) عن تنظيم سير العلاقات العثمانية الفارسية، اذا أبقت على كثير من المشاكل العالقة بين البلدين(٣٥)، فعقدت معاهدة (ارضروم الثانية) في الحادي والثلاثين من آيار عام ١٨٤٧ بعد تدخل الحكومتين البريطانية والروسية، وقيامهما بدور الوسيط لحل النزاع المستمر بين الدولتين الفارسية والعثمانية، وقدر لهذه المعاهدة أن تسهم بدور بارز في تاريخ الصراع العثماني الفارسي بعد أن تم رسم الحدود بين الدولتين، وبضمنها خط الحدود بين العراق وبلاد فارس، بالرغم من أن بعض، موادها كانت عرضة لتفسيرات شتى كان يزعمهما كل

جانب لصالحه(٣٦). جاء توقيع معاهدة (ارضروم الثانية) عام (١٨٤٧م) لاعتبارات عدة يقف على رأسها المصالح المتنامية لكل من بريطانيا وروسيا القيصرية في كل من بلاد فارس والدولة العثمانية ورغبتهما في حسم الصراعات العثمانية- الفارسية لكي لايؤثر الصراع بين هاتين الدولتين على المصالح الاقتصادية للانكليز والروس في هاتين الدولتين، لذلك سعى الروس والبريطانيون لمنع قيام أي حرب بينهما لأن ذلك كان يعني اضطرار الدولتين الكبيرتين لمساندة الفرس أو العثمانيين، وبالتالي ستندلع حرب جديدة تؤثر على مصالحهما في الشرق الاوسط(٣٧)، فضلا عن ذلك فإن توقيع تلك المعاهدة جاء لتنظيم عمل القناصل الفرس والعثمانيين في كل من الدولتين، فتضمنت المعاهدة تعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين تعينهم الحكومة الفارسية في المناطق العثمانية للأغراض والمصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الفرس، وأن تتعهد باحترام جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية الممنوحة لقناصل الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه تعهدت الحكومة الفارسية بتطبيق اصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في اماكن واقعة في بلاد فارس، وتتعهد الحكومة الفارسية أيضا بتطبيق اصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يزورون بلاد فارس(٣٨). لم تسهم محاولة السيطرة على حركة القبائل والعشائر وانتقالها من دولة لأخرى، لاسيما العشائر الكردية بدور قليل في عقد معاهدة (ارضروم الثانية)، فتعهدت الدولتان الفارسية والعثمانية على اتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع السلب والنهب التي تقوم بها العشائر والقبائل الواقعة على الحدود(٣٩). وكان على الدولتين الفارسية والعثمانية أيضا أن تمنع مختلف أنواع النهب والتعدي والقتل على أراضيهما. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض العشائر الكردية التي كانت اراضيها تقع على حدود الدولتين لم تتوقف عن شن غاراتها على الحدود العراقية مثل عشيرتي (الهماوند) و(السنجابي) الكرديتين(٤٠). تضمنت المعاهدة موادا تسعة وارفقت بها مذكرات ايضاحية حول الشروط الواردة فيها، واجوبة على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة (الاستانة) اللذين طلبا بعض الايضاحات حول موضوع معاهدة (ارضروم الثانية)، وركزت المادة الاولى على تنازل العثمانيين والفرس من الاعتداءات المالية لكل واحدة على الأخرى، وأن تعتمد الحكومة الفارسية في المادة الثانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة- أي الاراضي الواقعة في القسم الغربي من منطقة زهاب- في الوقت الذي تترك فيه الحكومة العثمانية للحكومة الفارسية القسم الشرقي- أي الاراضي الجبلية من المنطقة بما فيها وادي كرند، وتتنازل الحكومة الفارسية عن كل ما لها من ادعاءات في منطقة (شهرزور)، وأن لاتتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها، وتعترف الحكومة العثمانية بسيادة الحكومة الفارسية على مدينة (المحمرة) أو مينائها وجزيرة (خضر)، والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية- أي الضفة اليسرى من شط العرب التي ((تحت تصرف عشائر معترف بها تابعة لفارس))(٤١). فضلا عن ذلك فالمراكب الفارسية حق الملاحة على شط العرب بملء الحرية، وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين(٤٢). كانت تلك المادة واحدة من أخطر المواد التي وردت في معاهدة (ارضروم الثانية) لأنها جعلت الحكومة العثمانية تتنازل عن مدينة (المحمرة) وما يتبعها وما موجود فيها من عشائر عربية يقف على رأسها عشيرة (كعب) لبلاد فارس، وبموجبها أيضا تم تقسيم منطقة كردستان بين الدولتين العثمانية والفارسية للمرة الثانية، فتحكمت الدولتان بمصير الشعب الكردي

بمشيئتهما(٤٣). وتضمنت المادة الثالثة قيام الدولتين بتعيين القومسيوين والمهندسين المختصين في لجنة الحدود من أجل تحديد الحدود بين الدولتين بالشكل الذي ينطبق مع ما اتفقا عليه في المادة الثانية(٤٤). ووافق الطرفان في المادة الرابعة على أن يعينا حكاماً من الجانبين للحكم في القضايا التي سببت اضرار لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة، وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسم الرعي وتسويتها تسوية عادلة، وتعهدت الحكومة العثمانية في المادة الخامسة بتسليم جميع المهاجرين الذين في الدولة الفارسية لنظريتها العثمانية وبالعكس عملا بأحكام معاهدة (ارضروم الاولى) الموقعة بينهما عام ١٨٢٣م(٤٥). أمّا المادتان السادسة والسابعة فركزت على دفع التجار الفرس الرسوم الكمركية على بضائعهم إما عينا أو نقدا حسب قيمة تلك البضائع، وعدم استيفاء أي شيئ اضافي على المقادير التي تم تعيينها في معاهدة (ارضروم الاولى)، وأن تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات اللازمة لتمكين الزوار الفرس من زيارة الاماكن المقدسة الموجودة تحت سيطرتها، وضمان سلامتهم التامة، وأن لايقتصر ذلك على الزوار فقط، وإنما يجب أن يشمل الأمر جميع الرعايا الفرس بصورة تحميهم من أي ظلم قد يلحقهم، كما يجب على الدولة العثمانية الاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الفارسية في الاماكن الواقعة في الاراضي العثمانية لحماية مصالحها التجارية، أو لحماية التجار وسائر الرعايا الفرس، والتعهد باحترام جميع الامتيازات التي لهم الحق بالتمتع بها بناء على صفتهم الرسمية، مقابل أن تتعهد الحكومة الفارسية بتطبيق اصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية من الذين يقومون بزيارة فارس(٤٦). وتضمنت المادتان الثامنة والتاسعة تعهدات الطرفين باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع حركة القبائل والعشائر من القيام بالسلب والنهب على الحدود، وأن تؤخذ تلك النقاط بنظر الاعتبار، ففضلا عما ورد في المعاهدات السابقة، لاسيما معاهدة (ارضروم الاولى)، وأن يتم العمل بها حالما يتبادلان نسختها(٤٧). وبسبب كون السفيران البريطاني والروسي ضامنان لتطبيق تلك المعاهدة، لذلك قدما مذكرة استوضحا فيها في السادس والعشرين من شهر نيسان (١٨٤٧م) بعض الشروط الواردة في المعاهدة من بينها موضوع (المحمرة) التي اراد (الباب العالي) حسم موضوع عشائرها الذين سيصبحون جزءا من فارس والجزء الآخر في اراضٍ عثمانية، وهل سيكون للفرس حق منازعة (الباب العالي) في المستقبل حولهم،فضلا عن الاستيضاح عن جوانب مالية تضمنتها المعاهدة فجاء رد الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة (الاستانة) بان الحكومة العثمانية توافق على ما جاء في المادة الثانية الخاصة باحتفاظ ((فارس بمدينة المحمرة وميناؤها الواقع مقابل المدينة في قناة الحفار وبجزيرة خضر، لكنه لايتنازل بذلك عن أي ميناء آخر وأرض أخرى في تلك المنطقة)) ، وذكرت الحكومة العثمانية في جوابها على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة(الاستانة) أنه ((سوف لايكون للحكومة الفارسية الحق في تقديم أي ادعاء كان لحقوق الملكية لا فيما يخص الاماكن الكائنة على الضفة من شط العرب، ولافيما يخص الاماكن العائدة للحكومة العثمانية على الضفة اليسرى))(٤٨). وهكذا يتضح لنا ان مدينة المحمرة اصبحت ضمن السيادة الفارسية فادى ذلك الى الى ردود فعل واسعة من الاحواز بين الذين اعترضوا على ذلك الا ان الحكومة واجهت احتجاجاتهم بقسوة ومنعتهم من القيام باي عمل يتنافى مع هذا الاجراء استفادت بلاد فارس من هذه المعاهدة في ضم منطقة مهمة من حيث مواردها الاقتصادية وامكاناتها البشرية وموقعها الستراتيجي(٤٩). أمّا مندوب الحكومة الفارسية مرزا محمد علي خان فقد ارسل مذكرة في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام(١٨٤٨م) إلى السفير الروسي والبريطاني ركز فيها على موافقة الشاه الفارسي ناصر الدين شاه، بعد أن ضمن تبعية المحمرة التي ضمت امارة كعب في منطقة الاحواز (عربستان) لحكمه(٥٠)، على عدم بناء الاستحكامات والحصون على الضفة اليسرى من شط العرب ما دامت الدولة العثمانية تمتنع عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليمنى من الشط مقابل الاراضي الفارسي(٥١). وهكذا عد بعض المؤرخون معاهدة (ارضروم الثانية) أهم معاهدة وقعت حتى ذلك التاريخ بين الدولتين الفارسية والعثمانية وحددت بشكل صريح الجانب الذي يخص (شط العرب) والمحمرة، إذ تعهدت الحكومة العثمانية رسميا بالسماح للفرس بوضع ايديهم وسيادتهم على مدينة وميناء المحمرة والمرسى، وجزيرة خضر (عبادان)، والاراضي على الضفة الشرقية اليسرى من شط العرب، وبذلك وضعت العشائر العربية مثل عشيرة كعب التي كان الشيخ جابر شيخها، وكان ضحية لهذه المعاهدة (٥٢). مرت المباحثات التي جرت بين الحكومتين العثمانية والفارسية لتحديد الحدود بعدة مراحل، واستمرت لمدة عام تقريبا، فابتدأ من الخامس عشر من أيار(١٨٤٣م) حتى أيار من عام(١٨٤٤م)، وعقدت الاجتماعات في مدينة (ارضروم) التي كانت تحت الحكم العثماني فلم تسفر المرحلة الأولى من المباحثات التي عقدت منها اجتماعات ثلاثة عن نتيجة تذكر لان الصلاحيات التي كانت معطاة لكل من الطرفين لم تكن كافية، ولم يستطيعا تحقيق أي نتيجة تذكر، فانقطعت المفاوضات للمدة من أيار(١٨٤٣م) حتى الثامن من تشرين الثاني من العام نفسه، فبدأت حينذاك المرحلة الثانية التي عقدت فيها اربع عشرة اجتماعا للفترة من الثامن من تشرين الثاني(١٨٤٣م) حتى الثاني من ايار(١٨٤٤م)، وكادت المفاوضات تتعثر وتصل إلى نتيجة مغلقةٍ لولا تدخل الدول الكبرى، بريطانيا وروسيا في التقريب بين وجهات النظر(٥٣). كانت المشكلة الاساسية التي واجهت مفاوضات المرحلة الثانية تتمثل باستدعاء الشيخ ثامر الكعبي رئيس قبيلة كعب السابق الذي لجأ إلى البصرة هربا من انتقام الفرس منه، لمناقشته في وضع المحمرة، فاعترض المندوب الفارسي لهذا الاستدعاء بحجة أن ((قبيلة كعب خاضَعة لفارس، وانها لم ترتبط بالدولة العثمانية مطلقا))(٥٤) ، إلا أن الحاح المندوب البريطاني والروسي على أن يدلي الشيخ ثامر بشهادته امام الحضور جعل المندوب الفارسي يوافق على مضض، فاستطاع الشيخ ثامر أن يعطي اللجنة ادلة كافية على الوضع القانوني والدولي لعشيرة كعب، وعاد بعدها إلى البصرة في نيسان عام(١٨٤٤م)(٥٥). لم يتم التوصل إلى حل جذري لقضية المحمرة لان كلا الطرفين ادعى عائديتها له، فتوقفت المفاوضات بانتظار ما تسفر عنه الوساطات الاوربية، وخلال عام(١٨٤٥م)حدثت

احتكاكات عسكرية بين الجانبيين العثماني والفارسي، وشرع الفرس باحتلال المحمرة عسكريا رغم عدم حسم الموضوع الحدودي نهائيا، فاضطرت الحكومة العثمانية عام(١٨٤٦م)الى ارسال سفينة حراسة حربية لتحويل تجارة المحمرة إلى البصرة، فاعترض الفرس والانكليز على هذا الاجراء، وظلوا مصرين على أن ذلك يؤثر على تجارتهم، فاضطر (الباب العالي) الى ارسال اوامره إلى والي بغداد (نجيب باشا) بسحب السفينة إلى مكان آخر، فحلت تلك المشكلة، وفي الواحد والثلاثين من أيار(١٨٤٧م)، وبعد مضي اربع سنوات شاقة من المباحثات تم التوقيع على معاهدة ارضروم الثانية(٥٦) وقع على المعاهدة المندوبان الفارسي في استانبول مرزا محمد علي خان الذي حل محل ميرزا جعفر الذي كان سفيرا لبلاده لدى (الباب العالي) الذي كان مريضا فعاقه المرض عن اداء واجبه فتعذر بذلك(٥٧) في حين وقعها عن الجانب العثماني انور افندي الذي حل محل نارتي مندي الذي عمل سفيرا لبلاده في (لندن) و(فينا) الا انه قبل بدء المفاوضات ، فاستعاضت الحكومة العثمانية بانور افندي بدلا منه (٥٨) . تعرضت معاهدة(ارضروم الثانية) لانتقادات عدةٍ، لاسيما من قبل ابناء الشعب العربي في عربستان لانهم عدوها مساومة بين العثمانيين والفرس على حسابهم، فاعترضوا على بنودها بشدة، واكدوا انهم سوف لن يتنازلوا عن عروبتهم وعن صلتهم بالعراق الذي يشكلوا امتداد قوميا له رغم وضعهم تحت السيادة الفارسية(٥٩)، واكد امير المحمرة الحاج جابر عدم اعترافه بالمعاهدة مطلقا، وانه يحكمها بوصفها حاكما مستقلا وغير خاضع لاي سلطة بما فيها السلطة الفارسية نفسها التي لم تدافع عنها عند الاحتلال البريطاني لها في السادس والعشرين من آذار(١٨٥٧م)، إذ كانت بلاد فارس آنذاك تحت حكم ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م)، وتعاني من ظروف التفكك والانهيار، لذلك أعلن الشاه القاجاري(٦٠) أن من مصلحة بلاده أن يعلن استقلال المحمرة تحت امارة الحاج جابر للتخلص من عبئ ادراتها(الاسمية) فاصدر في عام(١٨٥٧م) مرسوما شاهيا تضمن(٦١):

١- ان تكون امارة المحمرة إلى الحاج جابر بن مردان الكعبي، وتؤول إلى ابنائه من بعده.
٢- يتعهد امير المحمرة بنجدة الدولة الفارسية بجيشه في حالة اشتباكها بحرب مع دولة أخرى.
٣- يتعهد الشاه ناصر الدين قاجار بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للامارة.
٤- يقيم في المحمرة مأمور من قبل الدولة الفارسية ليمثلها لدى امير المحمرة، وتختص مهمته في الأمور التجارية فقط.
٥- تبقى الكمارك تحت ادارة الدولة الفارسية، ويديرها أمير المحمرة نيابة عنها.

أن تخلي العثمانيين عن المحمرة كان محاولة منها لايقاف الاعتداءات الفارسية عليها مؤقتا، فاثارت بذلك مشكلة للعراق فيما بعد لأن الاراضي التي كانت تحت تصرف عشائر معترف بعروبتها لم تعترف بالسيادة الفارسية، وبالفعل أقام أمير المحمرة الحاج جابر علاقات جديدة مع شيوخ المناطق المجاورة لابناء العراق والكويت، وبقيت علاقته بالفرس علاقة شكلية، لاتتعدى النواحي الاسمية التي فرضتها عليه معاهدة (ارضروم الثانية)(٦٢) . كانت قضية شط العرب واحدة من المسائل التي ناقشتها المعاهدة، ولأول مرة يرد هذا الموضوع في معاهدة حدودية، لذلك عدت تلك المعاهدة الاساس الذي استندت اليه الحكومتان العراقية والفارسية فيما بعد لتحديد حدودهما فيه(٦٣)، ففي العالم توجد عدد من الانهار الدولية المشتركة مثل نهر الدوب "Le Doubs" الذي يفصل بين فرنسا وسويسرا وكذلك الحال بالنسبة لنهر(الفستولا)"vistula" الذي رسم الحدود بين المانيا وهولندا(٦٤) ، لذلك فان التصريح بمرور السفن الفارسية في شط العرب ليس مبنيا على القانون الدولي، وانما جاء اتفاقا بين الطرفين المتعاقدين الذين تمثلا بالعثمانيين من جهة، وبالفرس من جهة ثانية حسب ما تضمنه معاهدة (ارضروم الثانية)(٦٥) . وعلى صعيد آخر فان قضية العشائر التي حاولت المعاهدة حلها ظلت قضية شائكة، ولم تستطيع المعاهدة حلها لان التقسيم على اساس عشائري قياس لايمكن تطبيقه لان حركتها من الصعوبة بمكان السيطرة عليها، فهي دائبة الحركة وسرعان ماتنتقل من مكان لآخر تبعا لاعتبارات عدة يقف على رأسها الجانب الاقتصادي، المسألة التي أثيرت في الصحافة العراقية مراراً، فما جاء في مقاله نشرتها (جريدة الزوراء) أن هؤلاء ((الاشقياء.. هم الذين نقلنا عنهم تكراراً ومرارا في نسخنا الماضية بانهم هم اشقياء الهماوند المعهودين، وانهم هم الذين تجاوزوا الحدود وتخطو طرفنا بالتعاون مع مأموري إيران..))(٦٦) . القت قضية دخول العشائر وتجاوزها الحدود العثمانية- الفارسية بظلالها على الزيارة التي قام بها الشاه ناصر الدين القاجاري لبغداد عام(١٨٧٠م)، فعندما التقى الشاه بالوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) طرح عليه الاخير تجاوز العشائر على الحدود، ولجوئها إلى السلب والنهب، مما يؤدي إلى خرق واضح للحدود العراقية، وينعكس سلبا على العلاقات بين الجانبين(٦٧)، لاسيما عشيرة (الهماوند) الكردية التي شكلت خطرا على المارة من قصر شيرين وإليها، فسلطت اول صحيفة صدرت في العراق (٦٨) الضوء على هذا الموضوع قائله:

((.. لايخفي أننا.... ونكرر بالدفعات مرة وبالكتابة وتارة بالصراحة عن هذه الخذلة الهماوندية عن الذي يحميهم وعن الذي يفتخرون به.... وإننا جلبنا نظر دقة الذين يقتضي أن يدققوا النظر والاجتناب بعد هذا...))(٦٩).

ولم يقم الشاه الفارسي ازاء هذه الحوادث سوى القاء القبض على بعض زعماء العشائر التي كانت تتجاوز حدود الجانبين الفارسي والعراقي الذي كانت تسيطر عليه الدولة العثمانية ووضعهم في السجن حتى انتهاء زيارته للعراق، وكان ذلك اجراءً مؤقتا لم يستمر او يعالج جوهر المشكلة بالصميم، لا بسبب عدم استطاعته ذلك عمليا لانتشار هذه العشائر على ساحة واسعة وفي مناطق جبلية يصعب السيطرة عليه فحسب، وانما لان الحكومة الفارسية لم يكن من مصلحتها أن تفرغ قواتها لمثل هذه المهمة وتقدم خسائر كبيرة بهذا الاتجاه ضد العشائر الذين كانوا يمتلكون اسلحة قد تضاهي اسلحة القوات الفارسية أن لم تتفوق عليها(٧٠). وبدلا من أن يتطرق ناصر الدين شاه القاجاري إلى ذلك الامر اتجه إلى امور أخرى طالبا من العثمانيين عن طريق واليهم في بغداد (مدحت باشا) الوقوف إلى جانبه في صراعه مع الدول الاوربية التي كانت

تتدخل في الشأن الفارسي، لاسيما روسيا القيصرية التي استطاعت أن تنتزع من بلاد فارس عبر معاهدتي (كلستان) عام(١٨١٣م) ومعاهدة (تركمانجاي) عام(١٨٢٨م) مناطق عديدة منها(٧١)، ولم تكتف بذلك، وانما ظلت تحاول التوسع على حساب الفرس، فطلب ناصر الدين شاه من مدحت باشا مفاتحة (الباب العالي) للاتحاد بين الدولتين الاسلاميتين لما يحقق ذلك من منفعة لكليهما، فأشارت جريدة عراقية إلى أن(شاه ايران لما شرف بغداد، تكلم مع حضرة والي بغداد صاحب الدولة مدحت باشا، وفي اثناء المكالمة معه، أبان له بعض مالقيته دولة ايران من ... روسيا والمضرات العديدة الماضية المستقبلية..)، واستطردت الجريدة قائلة بضرورة ((لزوم هذا الاتحاد حتى يحصل الفوز والفلاح بين هاتين الدولتين العليتين وتيسير الظفر والنجاح لكلا هاتين الحكومتين الاسلاميتين))(٧٢) ، وهكذا يتضح لنا أن المعاهدات التي وقعت بين الدولتين الفارسية والعثمانية التي كان العراق تحت سيطرتهما في احيان كثيرة، ولم يحصل على استقلاله بعد، ولا الزيارات التي قام بهامسؤولوا البلدين على اعلى المستويات قد حددت علاقتهما بشكل ايجابي، ولم يمنعا وقوع الحرب بينهما التي كان العراق ساحة مهمة من ساحات صراعهما(٧٣) ، وقدم خلالها تضحيات عديدة وتحولت اراضيه إلى ساحة معركة أو معارك متعددة، فانعكس ذلك سلبيا على اقتصاده، وعلى مشاريعه وعلى تطوره في مختلف المجالات، ولم يختلف الوضع عما هو عليه عند اوائل القرن العشرين الذي شمل توقيع بروتوكول (طهران)(١٩١١م)وبروتوكول الاستانة عام (١٩١٣م) ولجنة تحديد الحدود وتخطيطها عام(١٩١٤م).

المبحث الثالث

استمرار الصراع العثماني- الفرسي ١٩٠٠-١٩١٤

شهدت السنوات الاولى من مفتتح القرن العشرين حوادث حدود مسلحة بين الجانبين العثماني والفارسي، إذ لم تنقطع هذه التجاوزات لاسيما بسبب حركة العشائر المتنقلة التي لم تلتزم بمعاهدة، أو اتفاقية، فضلا عن فشل لجنة تحديد وتخطيط الحدود في معالجة هذه المشكلة التي ظلت تشكل مصدر قلق لا للعثمانيين والفرس فحسب، وانما للبريطانيين والروس ايضا(٧٤). يسلط لنا جرهورك احد المؤرخين الغربيين(٧٥) الضوء على المصالح البريطانية والروسية في دفع كل من العثمانيين والفرس للوصول إلى اتفاق آخر يحسم مشاكلهما الحدودية، فقد كانت لكل من بريطانيا وروسيا مصالح متنامية في الدولة الفارسية من جهة، وفي المناطق التي كانت تسيطر عليها بريطانيا من جهة أخرى، واتضحت مصالح روسيا في المناطق الشمالية من بلاد فارس الغنية بامكاناتها الاقتصادية في الوقت الذي كان لبريطانيا مصالحها في شط العرب(٧٦). ومن اجل تأمين بريطانيا وروسيا لمصالحها في بلاد فارس توصلتا في العام(١٩٠٧م) إلى اتفاقية حدودا فيها مناطق نفوذهما في المنطقة وتمت تسوية مشاكلهما لكي يتفرغا لمهام استراتيجية أخرى، لاسيما أن روسيا فقدت مناطقها التي كانت مسيطرة عليها في منشوريا اثر صراعها مع اليابان عام(١٩٠٥م) وخسارتها الحرب هناك، فحاولت تعويض ذلك بمناطق أخرى كان من بعض اهمها بلاد فارس، أمّا بريطانيا فقد بدأت تفقد مواقع لها في الدولة العثمانية بعد اندفاع المانيا وطموحتها الواسعة في أن يكون لها (مكان تحت الشمس) فاخذت مصالحها تزداد في الدولة العثمانية على حساب المصالح البريطانية(٧٧). كان الدبلوماسيون والتجار الروس يصولون ويجولون في بلاد فارس، كما أن القوات الروسية كانت تحتل مناطق حساسة من البلاد وتهدد بالزحف على العاصمة طهران من حين لآخر، إلا أن انتصار اليابان على روسيا في حرب (١٩٠٥م) أدى بها إلى القبول باتفاقية عام(١٩٠٧م)، التي قسمت بلاد فارس إلى منطقتي نفوذ تابعتين لهما(٧٨)، فترك الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، وظل كذلك حتى فترة طويلة(٧٩) . اقتضت مصالح الدولتين وظروف الفرس والعثمانيين الذي وصل الى الحكم هناك جمعية (الاتحاد والترقي) التي ازاحت السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم عام(١٩٠٩م)، وبدأت تفقد بعض المناطق التي كانت تسيطر عليها، لاسيما في المغرب الاقصى ليبيا التي احتلها الايطاليون في ايلول(١٩١١م)(٨٠)، فأسهمت تلك العوامل وغيرها في توصل العثمانيين والفرس الى بروتوكول في(٢١ كانون الاول ١٩١١م)عرف باسم (بروتوكول طهران). وقع (بروتوكول طهران) وزير الخارجية الفارسي (وثوق الدولة) وعن الجانب العثماني سفيرهم في طهران (هـ. حسيب) وتضمن البروتوكول خمس مواد(٨١)، واذا نص في مادته الاولى على تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين تجتمع في الاستانة باسرع وقت، وتتكلف بمهمة تخطيط الحدود وفقا لأسس معاهدة ارضروم الثانية، اما مادته الثانية فقد دعت اللجنة لان تخطط بموضوعية خط الحدود بعد الرجوع الى الوثائق والأدلة المقنعة، على ان تعقبها لجنة فنية تثبت التحديد النهائي على الارض وفقا للأسس التي تضعها اللجنة السابقة، واكدت المادة الثالثة ما تم التوصل اليه في معاهدة ارضروم الثانية عام(١٨٤٧م)، وعدتها الاساس المعول عليه في تخطيط الحدود، وتضمنت المادة الرابعة انه اذا لم يتفق مندوبو الفريقين على تفسير وتطبيق بعض مواد البروتوكول، فيتم الاتفاق على ذلك خلال مدة ستة اشهر عبر مفاوضات متعدده لحسم مسألة تحديد الحدود حسما كاملا وتحال جميع النقاط المختلف فيها الى محكمة التحكيم في لاهاي وذلك بغية حسم المسألة برمتها بصورة نهائيا، واشارت المادة الخامسة الى عدم جواز أي من الطرفين احتلال الاراضي المتنازع عليها احتلالا عسكريا واتخاذ ذلك حجة قانونية لفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر(٨٢) . ومما يلاحظ على تلك البروتوكول أن مندوبي الدولتين الوسيطتين، بريطانيا وروسيا، لم يشتركا في البروتوكول كما هو الحال بالنسبة للجان السابقة التي توصلت الى معاهدة ارضروم الثانية عام(١٨٤٧م)، وعلى ذلك وبموجب البروتوكول، اجتمعت لجنة تحديد الحدود في الاستانة لتقرير الحدود وعقدت ثمانية عشر جلسة في الفترة من(٢٥ آذار الى ٢٢ آب(١٩١٢م)، الا انها اختلفت اللجنة في تفسير المذكرة الملحقة بمعاهدة (ارضروم الثانية) لسنة(١٨٤٧م)، اذ عدتها الدولة العثمانية جزءا من معاهدة ارضروم الثانية بينما ارادت الحكومة الفارسية ان تكون ملحقاً لتلك المعاهدة كما

جاء في المادة الثالثة من البروتوكول(٨٣)، وصرح الوفد الفارسي في الخامس عشر من آب(١٩١٢م) انه بناء على رغبة فارس الصادقة في التوصل إلى تسوية مسألة الحدود، وبناءا على توسيط بريطانيا العظمى وروسيا لمدة السبعين سنة المنصرمة يصرح بقبوله المذكرة المشتركة التي قدمتها الدولتان المذكورتان والمؤرخة في نيسان(١٨٤٧م)، ويعترف بالايضاحات المدرجة فيها بوصفها قسما مهما لمعاهدة ارضروم(٨٤). لم يتوصل الجانبان العثماني والفارسي إلى حل لخلافهما حول تفسير مواد البروتوكول، وزاد من تعقيد ذلك استمرار تبادل المذكرات بين السفارة الروسية في الاستانة والباب العالي لمدة سنة امتدت (من آب ١٩١٢م حتى آب ١٩١٣م) كما صاحبت هذه المذكرات محادثة بين سفيري بريطانيا وروسيا القيصرية اللذين رفعا ذلك بمذكرة إلى الباب العالي في آب(١٩١٣م)، فادى دخول الدولتين الوسيطتين إلى عرقلة نتائج المفاوضات وعدم وصول الطرفين إلى نتيجة تذكر(٨٥). لم تكد تمضي اشهر قليلة على انتهاء مفاوضات بروتوكول طهران عام (١٩١١م) حتى عاد الطرفان ثانية في تشرين الثاني(١٩١٣م) للدخول في مفاوضات أخرى جرت هذه المرة في العاصمة العثمانية (الاستانة) شارك فيها السير لويس مالت (L.Malt) والسفير البريطاني المفوض في الاستانة السير ميشيل جبير (M.M.De Juber) والسفير الروسي المفوض والمندوب فوق العادة في العاصمة العثمانية والأمير سعيد حليم باشا الصدر الأعظم ووزير الخارجية العثماني والميرزا محمود خان قاجار؟ السفير الفارسي المفوض والمندوب فوق العادة في الاستانة ووقعوا اثرها على بروتوكول الاستانة في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩١٣(٨٦). ألذي اسفر عن التوصل إلى اتفاق على تعريف الحدود بين بلاد فارس والدولة العثمانية، وان يتم تحديد خط الحدود بينهما بشكل نهائي فيعد ذلك القسم بعد تحديده كأنه ثبت نهائياً ولايكون عرضة لأي تشكيك أو تعديل فيما بعد، ونظمت المادة الأخرى انه يحق للحكومتين العثمانية والفارسية أن يؤسسا اثناء سير الاعمال مخافر على الحدود، وان يبقى الامتياز النفطي الممنوح بموجب معاهدة(١٩٠١م) إلى وليم دارسي البريطاني الجنسية(٨٧)، وان يمارس تنقيباته بصورة تامة ومطلقة في كل الأراضي التي تحولت من بلاد فارس إلى الدولة العثمانية على احكام هذا البروتوكول(٨٨). وبموجب ذلك البروتوكول حصلت بلاد فارس على امتيازات عدة منها حصولها على عدد من الجزر مثل جزيرة محلية، والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة فحيلة والضفة اليسرى (الشرقية) في شط العرب والجزر الاربع الواقعة بين جزيرة شطيط معاوية والجزيرتان الواقعتان مقابل (منيوحي) والتابعتان لجزيرة عبادان وجميع الجزر الصغيرة الموجودة التي قد تتكون فيما بعد، والتي تتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان أو الأراضي الفارسية إلى أسفل مخفر ناز الله(٨٩) .

إنّ أي تحليل لبروتوكول عام ١٩١٣ يقودنا للقول أن الدولة العثمانية التي كانت يقودها جمعية الاتحاديون قد فرطت كثيرا بمصالح العراق في شط العرب من اجل الوصول إلى تسويات دولية، وكانت وجهة نظرها تتحجج بان الأوضاع السياسية قد تبدلت كثيرا ما بين عقد معاهدة (ارضروم الثانية) عام(١٨٤٧م)وما بين توقيع بروتوكول الأستانة عام (١٩١٣م)، لذا أصبح من الضروري اعادة النظر في شط العرب على اسس جديدة(٩٠).

اسهمت مجموعة من العوامل في حصول بلاد فارس على الامتيازات الكثيرة اثر توقيعها بروتوكول عام (١٩١٣م)منها التدخل البريطاني الروسي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، والتي يعد شط العرب جزءا منها، وكان شط العرب ضمن مساومة كانت تجري بين بريطانيا وروسيا القيصرية، فوهبت الدولة العثمانية لبلاد فارس ما لا تملكه، ولم يكفها تنازلها عن منطقة عربستان سنة(١٨٤٧م) وإنما تعدتها لتفرط بجزء من شط العرب. وقبيل قيام الحرب العالمية الأولى وبناءا على ما تضمنته المادة الثانية من البروتوكول العام (١٩١٣م) تشكلت اللجنة المقرر تأليفها من مندوبي كل من روسيا القيصرية وبريطانيا وبلاد فارس والدولة العثمانية، وهم كل من Menoricky الموظف في السلك الدبلوماسي الروسي الإمبراطوري، Ratselo وهو الموظف الاقدم في الدائرة القنصلية الشرقية، واثر مرضه خلف نائبه ارنولد ولسن فضلاً عن مندوبين عن الحكومات الفارسية والدولة العثمانية، وعقد هؤلاء القوموسيون اجتماعات عدة كان اولها في الثامن من كانون الثاني (١٩١٤م) واستمرت اجتماعاتهم حوالي عشرة أشهر(٩١)، الا ان قيام الحرب العالمية الأولى في العام نفسه حال دون اكمال هذه اللجنة لعملها، لاسيما ان الدول المتحاربه لم تحترم الحياد الذي اعلنته الحكومة الفارسية، وتحولت الاراضي العراقية والفارسية الى ساحتين لقتال فعلي، وما ان انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تغيرت الخارطة السياسية للشرق الاوسط اثر عقد مؤتمر الصلح في فرساي عام(١٩١٩م) الذي القت قراراته بظلالها على كل من العراق وبلاد فارس.

الخاتمة

بإمكان المعلومات التي وردت في البحث ان توصلنا الى النتائج الآتية:

١. ان العراق أصبح ساحة فعلية للتنافس الفارسي-العثماني، إذ سعت الدولتان الفارسية والعثمانية لاحتلاله في سبيل اتخاذه نقطة وثوب ضد الاخرى، ومنعها من الاستئثار به، لكي لا تضر بمصالح الدولة الثانية.
٢. عقدت الدولتان عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات التي القت بظلالها السلبية على العراق، فكان العراق هو الخاسر الاساس من تلك الاتفاقيات والمعاهدات لان قسماً من اراضيه ومياهه في شط العرب قد حصلت عليها الدولة الفارسية من الدولة العثمانية التي لم تخسر شيئاً واذ فرطت باراضيه ومياهه من أجل اقامة سلام مع الفرس ضماناً لمصالحها، في حين تحمل العراق وزر قصر النظر السياسي للعثمانيين الذين حكموه أربعة قرون.
٣. ان الاحتلال الفارسي والعثماني للعراق لم يترك للعراقيين الخيار في ان يحكموا انفسهم بأنفسهم، لذلك فقد العراق استقلاله وسيادته، ولم يشهد تطوراً مهماً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا في مدة قصيرة لم تتجاوز

ثلاث سنوات هي مدة حكم الوالي المصلح (مدحت باشا) وهي ليست طويلة من عمر الزمن الذي عانى فيه شتى صنوف الظلم والاضطهاد والتخلف، لذلك فلا غرو ان يعد المؤرخون هذه الحقبة "فترة مظلمة" من تاريخه الحديث، مهدت بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى لان يقع تحت سيطرة أخرى هي السيطرة البريطانية.

هوامش البحث

١ . نوار : عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث،)،دار الفكر(مصر، ١٩٧١م العربي ،ج١، ص ٢٨-.٢٩

٢ . الوائلي : طالب محيبس حسن ، ايران في عهد الشاه اسماعيل الاول ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧م) ، ص ٨١-١٤٧ ، وهبة :توفيق ، ايران ٢٥٠٠ سنة من الحضارة والحروب والزلازل ، (مجلة الجمهور)، العدد (٣٦) ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ،ص٣٣-.٥٠

٣ . الدجيلي : حسن مجيد ، ايران والعراق خلال خمسة قرون ،ط١، دار الاضواء للنشر (بيروت ،١٩٩٩م)،ص٦٤ .

٤ . علي : بكر صدقي ، الخلفاء العثمانيون ودورهم في الصراع العثماني الفارسي ،دار العلم للملايين (بيروت ،١٩٩٩م) ص١٨٣-١٩٠ .

5. P.M. Holt and Others, The Cambridge History of Islam,vol.1, London, 1970,pp 315 -31.

6. D.margan ,medieval Persia 1040 -1797,singa pere ,1988,p.p116 -118 .

٧ – الضابط : شاكر صابر ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران دار البصري للنشر ، (بغداد ،١٩٦٦). ص ١٩

8 - H.J.Kissling and Others, The Muslim World, Part LLL, Netherlands, 1969,p.189.

٩ – كانت ولاية شهرزور مركزا لصراع دام بين الدولتين العثمانية والصفوية بسبب عدم تحديد حدودها وتداخلها بين الطرفين ، مهدي : عبدالرضا هوشنك ،تاريخ روابط خارجي ايران ، ازايتداي دوران صفوي تابايان جنك دوم جيهان ،(نهران ،١٣٧٩) ،جا ،ص٣٣.

وللعلم فأن وجود الاكراد وتداخل وجودهم القومي بين الدولتين جعل هذه الولاية مركزا للصراع ، احمد،محسن عزيز ، اثر القضية الكردية على العلاقات العراقية الايرانية في عهد الملك فيصل الاول ،(١٩٢٠-١٩٣٣م) رسالة ماجستير ،(معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،٢٠٠٨م) ،ص .٤٠

١٠ – الامين : حسن ،صراعات في الشرق على الشرق دار الهادي للطباعة والنشر (بيروت ،٢٠٠١م)،ص٧٥ .

١١ – بروكلمان :كارل ،تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي ،ط ٧، دار العلم للملايين للنشر،١٩٧٧م) . بيروت ط٧، ص٥٠٢

١٢ - عبد االعزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث ، ص٥٩؛ نورس: علاء موسى كاظم ، العراق في العهد العثماني ١٧٠٠- ١٨٠٠،دار الحرية للطباعة(بغداد، ١٩٧٩م)،ص ٢٧-.٣٠

١٣ – علي : حسين محمد ، الحروب الفارسية العثمانية دار الحرية للطباعة (بلا،١٩٧٩م) ص٦٣ .

١٤ – عباس : خليل محمد ، الصراع على العراق عبر التاريخ ،(بلا،١٩٨٨م)،ص٧٣ .

١٥ - حسن الأمين، صراعات في الشرق على الشرق، ص ٨٢-.٨٣

١٦ - عبد العزيز سليمان نوار،تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث ،ص٦١ .

١٧ - طه : جاد ، ايران وحتمية التاريخ، دار القومية للطباعة (القاهرة، د. ت)، ص .٦١

18 - H.J.Kissling and Others, -cit .p 37 .

١٩ – ابو مغلي : محمد وصفي ، ايران دراسة عامة مركز دراسات الخليج العربي،(البصرة ،١٠٨٥)،ص ،.٢٥٥

٢٠ – السعدو : جاسم عبدالله ، معاهدات الحدود بين العثمانين والصفويين ، بلا،١٩٧١م،ص١٣ .

٢١ – عه بدوللا : نه جاتي ، كردستان وكيشه ى سنوري عو سماني وسه فه وي (١٩٣٩ -١٨٤٧م) (هولير،٢٠٠٠م) ،ج١،ص٤١-.٤٤

٢٢ – عبدالرحمن : محمد كامل محمد سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١- ١٩٤١م، مطبعة دار العمال المركزية (البصرة،١٩٨٨م) ،ص١٣ .

٢٣– عبدالكريم : ياسين ،اتفاقيات الحدود الشرقية الى نهاية القرن التاسع عشر بحث منشور في كتاب (الحدود الشرقية للوطن العربي)،(بغداد،١٩٨١م)،ص٢٠٥ .

٢٤ – المكصوصي :علي حسين زبيد ، تطورات ايران الداخلية في ظل الاحتلال الافغاني ١٧٢٢-١٧٢٩م، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية التربية)، جامعة واسط، ٢٠٠٦.

A.J.ARABERRY,THE LEGACY OF PEVSIA ,HONDON 1953 .P 253

٢٥- ليمبرت: جون ، ايران حرب التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة،دار النشر جامعة) البصرة، ١٩٩٢م).

٢٦ - صفوي : مرعش ، مجمع التواريخ در انقراض صفويه اوقايع بعد، مراجعة، عباس اقبال اشتياني، تهران-١٣٤٢.

٢٧ – قمي : خليل ، ايران درزمان سلطان حسين وطهماسب شاه ،(تهران ،١٣٥٦ش) ص١٣٨ .

٢٨ – الراوي: جابر ابراهيم ، الغاء الاتفاقية العراقية- الايرانية عام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي دار النشر وزارة الثقافة والاعلام العراقية (بغداد- ١٩٨٠م) ص١١-١٢ ولدني : اصغر جعفر.برسي اختلاقاني مرزي ايران ، عيراق رجاء تهران ١٣٦٧ ش. ص ١٤-١٥
٢٩ – ولد في خراسان في ٢٢ تشرين الاول سنة١٦٨٨م،بدات حياته راعيا للغنم ، ينتمي الى قبيلة الافشار التركمانية ، انظر الى عزيزي : حسن ، جهانكشاي ، نادري دانكشاه رضوي ،(نهران ،١٣٥٦ش) ، ص٢٠-٢١ .
صفائي : حميد ،عصرنا درشاه ،(تهران ١٣٥٥ش) ،ص ١٢٨ -١٢٩ .
٣٠ - سه رجه الاسلامي انه وبيمانانه ى مه نوى به كيشه ى نيوان ثورك وفارس، وه كيراني له ئيذ كليز بيروه، نه زد به كيخاني، كوماري، كاروان زماره ١١، سَالي ١٩٩٤م ،ص ٤-٨ .
٣١ - القاجاريون قبائل تركمانية الاصل استطاع احد زعمائها واسمه (اغا محمد خان) من الوصول الى حكم بلاد فارس، عام ١٧٩٦، وجاء من بعد خلفاؤه الذين استمروا في الحكم حتى اسقط (رضا بهلوي) آخر شاهاتهم المسمى (احمد شاه) للتفصيل عنهم يراجع: محمد علي جمال زاده، ايران وعصر قاجارية دانكشاه رضوي، تهران، ١٣٦٦ش. ، ص ١٧-٢٠.
32 - pervy sykes, Persia. London, 1922 , pp.116-117.
٣٣- السبكي : امال ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتي(١٩٠٦-١٩٧٩م)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب للنشر الكويت ،١٩٩٩م) ،ص ٦٧ -٧١.
٣٤- الراوي :جابر ابراهيم ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية- الايرانيةدار السلام للنشر، (بغداد، ١٩٧٥م)،ص٢٣٧.
٣٥– العزي : خالد يحيى ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون مركز العالم الثالث للدراسات،(بغداد،١٩٨١م) ،ص٢٠ .
٣٦- نوار : عبدالعزيز سليمان، العلاقات العراقية- الايرانية، دراسة في دبلوماسية المؤتمرات، مؤتمر ارضروم ١٨٤٣-١٨٤٤م ، دار الفكر العربي (مصر الجديدة ، ١٩٧٤م)؛ ، المصدر السابق، ص.٧٨
٣٧ - الشمري :شلال محمود ، صراع الدول الكبرى حول فارس والدولة العثمانية،دار الصباح (الكويت ٢٠٠٣م) ص٧٧-٧٨ .
٣٨– السعدون: طلال احمد ، المعاهدات والاتفاقيات العراقية- الفارسيه عبر التاريخ،دار النشر : دار الفكر الكويت ٢٠٠٣ ص٧٧-٧٨ .
٣٩ - وزارة الخارجية العراقية، قضية الحدود العراقية- الايرانية، بغداد دت ، ص ٧ ،٣١١ .
٤٠ – الهماوند وسنيجابي : هم قبائل كرد بالنسبة لهماوند كانوا يسكنون بين كركوك وسليمانية وكانت جمجال المدينة الرئيسية لهم اما سنجابي فكانوا يسكنون شمال غرب مدينة كرمنشاه للتفاصيل عن هؤلاء العشائر ينظر : ويليام ايغلتنون ،القبائل الكردية ، ترجمة د.احمد محمود خليل ،العين ،دبي ٢٠٠٥ ،ص٧١،ص١٠٩،عبدالعزيز سليمان نوار ،تاريخ الشعوب الاسلامية،ص٤٢٣ .
٤١ – النجار : مصطفى عبدالقادر ،دراسة تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي (١٨٤٧-١٩٨٠م) اتحاد المؤرخين العرب (بغداد ،١٩٨١م) ،ص.١٥
٤٢ – عبدالعزيز سليمان نوار ، تاريخ الشعوب الاسلامية ،ص .٤٢٢
٤٣ – شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ،ص ٧٥ – ٨٠ .
٤٤ – مصطفى عبد القادر النجار ، دراسات تاريخية ، ص ١٦ .
٤٥ – عبدالعزيز سليمان نوار ، العلاقات العراقية – الايرانية ،ص٣ ،٤. الشمري : جاسم علي ،معاهدات الحدود بين الدول ، دراسة تاريخية و(الكويت ، ٢٠٠٤).
٤٦ - طلال احمد السعدون، المعاهدات والاتفاقيات العراقية- الفارسيه ،ص ٧٩ .
٤٧ - مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية ،ص ١٨ الصالحي : جلال الدين الصالحي الوضع القانوني للحدود الدولية في الشرق الاوسط ،(الكويت ،٢٠٠٤م) ،ص١٨ .
٤٨ – عبدالعزيز سليمان نوار،تاريخ الشعوب الاسلامية ،ص٤٢٨ .
٤٩ – امال السبكي ،تاريخ ايران السياسي ،ص٦٧ ،السعدون: سعيد ناصر ،الاحواز – دراسة تاريخية – لوضعها التاريخي والقانوني مركز دراسات الخليج العربي ،(البصرة ،٢٠٠٤م) ،ص.١٣٣
٥٠ – النجار : مصطفى عبدالقادر ،التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية ١٨٩٧ -١٩٢٥م، دار المعارف للنشر (القاهرة ،١٩٧١م)،ص.٥٧,٥٥
٥١ – مصطفى عبدالقادر النجار،دراسات تاريخية لمعاهدة الحدود ،ص٢٤ .
٥٢ – عاد الشيخ جابر الى المحمرة بعد عقد معاهدة (ارضروم الثانية) وحصل على اعتراف رسمي من الفرس باعتباره حاكما لها ،الا ان الحكومة الفارسية لم تمنحه مركزا رسميا يستطيع من خلاله مواجهتها ،الحمدان : سمير جابر امارة كعب العربية ، دار الفكر للنشر(الكويت ،٢٠٠٦م)، ص٩٣-٩٤ .
٥٣ - مصطفى عبدالقادر النجار ،دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود ،ص٢٥ .

٥٤ – طلال احمد السعدون ،المعاهدات والاتفاقيات ،ص ٧٩ .
٥٥ – المصدر ،نفسه ،ص٨٠
٥٦ – عبدالله : جاسم محمد ، المعاهدات العثمانية – الفارسية عبر التاريخ دار الفراهيدي للنشر ،(بلا ،١٩٦٦م) ،ص .٨٣
57 - 5 - F.o,371-1897, from, Persia, To, foreign office, London, 30 Jan,1935,p22.
٥٨ – شلال محمود الشمري ،صراع الدول الكبرى ،ص١٣٤ .
٥٩ – المرائي : شلال حسين ،عروبة الاحواز بين الاتريخ والقانون الدولي ،(قبرص ،١٩٩٩م) ،ص٨٧-٨٨ .
٦٠ - الجابري :سنان ، تاريخ ايران السياسي في القرن(التاسع عشر والعشرون)،دار الفكر (الكويت، ٢٠٠٦م) ،ص١٩-٢٥ ..
٦١ – تسلم الحكم بعد وفاة والده واستمر في الحكم حوالي ٤٨ عاماً تدهورت في عهده بلاد فارس وأصبحت مرتعاً للتدخلات الأجنبية ولاسيما بريطانيا وروسيا القيصرية للتفاصيل سنان الجابري تاريخ ايران السياسي في القرن التاسع عشر ولقرن العشرين ، دار الفكر للنشر ، الكويت ٢٠٠٦ ، ص من ١٩- ٢٥ .
٦٢ – مصطفى عبدالقادر النجار ،دراسات تاريخية ،ص٣٤ .
63 – sanghvi : Ramish ,shatt Al-Arab . the facts behind the issue (london ,1969),p.27 .
٦٤ - مصطفى عبدالقادر النجار ،دراسات تاريخية ،٣٧ .
65– f.o,371 -1897 ,from ; Persia ,to ;(London,28 July 1935)9p.79 .
٦٥ - صحيفة الزوراء ،العدد٢١و بغداد، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٧ ١٥ شباط ١٨٧٢ه.
٦٧ - اروى خالد علي مصطفى، مواقف الصحافة العراقية من السياسة الايرانية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية- (الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨م) ،ص١١.
٦٨ – صدرت هذه الصحيفة في بغداد سنة ١٨٦٩م ، وتعد اول صحيفة رسمية تنطق باسم ولاية بغداد ،وظلت تصدر حتى عام ١٩١٧م ،بطي : سامي رفائيل ، مطبعة الاديب للنشر صحافة العراق ،(بغداد،١٩٨٥م)،ج١ ،ص٣٠ .
٦٩ – اروى خالد علي ، موقف الصحافة العراقية ،ص١١ .
٧٠ –حسين :خليل جلال ،العشائر الكردية في المناطق الحدودية ،(قبرص،٢٠٠٣م) ،ص١٢٢ .
٧١ – تضمنت هذه المعاهدة تخلي بلاد فارس لروسيا عن ولاية (ايروان) وولاية (تخحوان) وان تجلو عن مدينة (طاش) وتسلمها لروسيا ، وان تؤدي الحكومة الفارسية لنظيرتها الروسية سبعة ملايين ونصف مليون تومان غرامة ضريبية ،حسن الامين ،صراعات الشرق الاوسط ،ص٢٨٩ .
٧٢ – صحيفة الزوراء ،العدد١٧ ،بغداد ،١٠نيسان ١٨٧٢م ،٢صفر ١٢٨٨ه .
٧٣ – الخياط : جعفر ، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة دار الكتب ،(بيروت ،١٩٧١)ج١،ص٩-١٣-١٤ .
٧٤ – النجار : مصطفى عبدالقادر ،العلاقات السياسية للعراق ،مع القوى المباشرة لشط العرب والخليج العربي ١٩١٣-١٩٣٣م ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب –جامعة عين الشمس (القاهرة – ١٩٧٣م) ،ص١٠٠-١١٣ .
75– U. Gekrke and G. kunn, Die Grenzen Des Iraq, Band2,(pairs, 1966),pp .184-185.
٧٦ -مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود ، ص ٥٠-٥١ .
٧٧– جميل : هاني احمد ، الحروب الروسية اليابانية وانعكاساتها على اسيا دار الفراهيدي ،(البصرة،١٩٩٩م)،ص١٧ .
٧٨- دونوفى : بيير ، تاريخ المعالم في القرن العشرين ،ترجمة :نور الدين حاطوم دار القومية للطباعة،(القاهرة ،١٩٨٨م)ص٧٣ .
٧٩ – م.ن،والصفحة .المصدر نفسة
٨٠ – الشرقاوي : احمد ،الاحتلال الايطالي لليبيا عام١٩١١م،(القاهرة ،د.ت) ،ص ١٢٢-١٢٣ .
٨١ – جاسم محمد عبدالله ،المعاهدات العثمانية الفارسية ،ص٧٨ .
٨٢ – م.ن،ص٨٤ .المصدر نفسة
٨٣ – مصطفى عبدالقادر النجار ،دراسات تاريخية ،ص ٥٣ .
٨٤ – م.ن، والصفحة .المصدر نفسة
٨٥ – الدجيلي : حسين مجيد ،ايران والعراق خلال خمسة قرون دار الاضواء،(بيروت ،١٩٩٩م)، ص١٩٨-١٩٩ .
٨٦ .86- F.o,371/-7842, from :Astana, To: London,(22/Jan,1935) ,pp.96-106
٨٧- خليل واخرون:ابراهيم احمد، قضايا عربية معاصرة ،دراسة تاريخية سياسية مطبعة جامعة الموصل،(الموصل ١٩٨٨م)،ص١٥٦.
٨٨– عبدالعزيز سليمان نوار ،تاريخ الشعوب الاسلامية ،ص٤٤٥ -٤٤٦ .
٨٩ – المصدر نفسه ،ص٤٤٣ .
٩٠ – جاسم محمد عبدالله ،المعاهدات العثمانية الفارسية ،ص٨٨ .
٩١ - الحكومة العراقية : مجوعة محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية الفارسية – سنة ١٩١٣ – ١٩١٤ ،(بغداد -١٩٤٨م) ،ص١٢-٩٥ .

المصادر

١ – الدكتورة امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتي ١٩٠٦-١٩٧٩، دار النشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت ١٩٩٩.
٢ - احمد الشرقاوي، الاحتلال الايطالي لليبيا عام ١٩١١ ، د، ت).
٣ - ابراهيم خليل احمد واخرون، قضايا عربية معاصرة دولة تاريخية سياسية،مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٨ .
٤ - بييردونوفن، تاريخ المعالم في القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم،الدار القومية للطباعة القاهرة ١٩٨٨.
٥ -بكر صدقي علي، الخلفاء العثمانيون ودورهم في الصراع العثماني- الفارسي،دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٩.
٦ – جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود – العراقية الايرانية ، دار النشر مطبعة دار السلام ، بغداد ١٩٧٥ .
٧ - جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية- الايرانية عام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي دار النشر وزارة الثقافة والاعلام العراقية بغداد ١٩٨٠.
٨ - جاد طه، ايران وحتميه التاريخ،الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة. (د،ت).
٩ - جاسم عبدالله السعدون، معاهدات الحدود بين العثمانين والصفويين دار الفراهيدي للنشر بلا ١٩٧١.
١٠ - جاسم علي الشمري ، معاهدات الحدود بين الدول ، دراسة تاريخية دار الصباح الكويت ،٢٠٠٤.
١١ - جاسم محمد عبدالله، المعاهدات العثمانية الفارسية عبر التاريخ، بلا ١٩٦٦.
١٢ – جعفر الخياط، صور من تاريخ العرق في العصور المظلمة، ج١ دار الكتب بيروت ١٩٧١.
١٣ - جلال الدين الصالحي، الوضع القانوني للحدود الدولية في الشرق الاوسط ، دار الصباح الكويت ٢٠٠٤م
١٤ - جون ليمبرت، ايران حرب التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة،دار النشر جامعة البصرة البصرة ١٩٩٢.
١٥ -حسن الامين. صراعات في الشرق على الشرق ، دار الهادي للطباعة بيروت ٢٠٠١.
١٦ - حسن مجيد الدجيلي، ايران وعراق خلال خمسة قرون ط١،دار الاضواء للنشر بيروت ١٩٩٩.
١٧ – حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٢،دار الكتب بيروت ٢٠٠٦دار الكتب .
١٨ حسين محمد علي ، الحروب الفارسية العثمانية،دار الحرية للطباعة بلا، ١٩٧٣
١٩ - خليل جلال حسين، العشائر الكردية في المناطق الحدودية قبرص، ٢٠٠٣.
٢٠ – خليل محمد عباس، الصراع على العراق عبر التاريخ،دار الحرية للطباعة بلا ١٩٨٨.
٢١ د. خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل العاهدات و القانون مركز العالم الثالث للدراسات بغداد ١٩٨١.
٢٢ – سامي رفائيل بطي ، الصحافة العراقية ، مطبعة الاديب ، بغداد ١٩٨٥ .
٢٣ - سعيد ناصر السعدون، الاحواز دراسة تاريخية لوضعها التاريخي والقانوني.مركز دراسات الخليج العربي البصرة ٢٠٠٤م .
٢٤ - سمير جابر الحمدان، امارة كعب العربية في الاحواز دار الفكر الكويت ٢٠٠٦.
٢٥ - د. سنان الجابري، تاريخ ايران السياسي في القرن(التاسع عشر والعشرون) دار الفكر الكويت ٢٠٠٦.
٢٦ - شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران،دار البصري بغداد ١٩٦٦.
٢٧ - شلال حسين المراني، عروبة الاحواز بين التاريخ والقانون الدولي دار قبرص، ١٩٩٩.
٢٨ - شلال محمود الشمري، صراع الدول الكبرى حول فارس والدولة العثمانية،دار الصباح الكويت ٢٠٠٣م.
٢٩ - طلال احمد السعدون، المعاهدات والاتفاقيات العراقية- الفارسيه عبر التاريخ،دار النشر : دار الفكر الكويت ٢٠٠٣.
٣٠ - عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية- الايرانية دراسة في دبلوماسية المؤتمرات، مؤتمر ارض روم ١٨٤٣-١٨٤٤، الفكر العربي مصر الجديدة ١٩٧٤.
٣١ - عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث،ج١،دار الفكر العربي مصر ١٩٧١.
٣٢ - علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني ١٧٠٠-دار الحرية للطباعة ١٨٠٠، بغداد ١٩٧٩.
٣٣ - كارل بروكمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه فارس، منير البعلبكي، ط٧،دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٧.
٣٤ - محمد وصفي ابومغلي. ايران. دراسة عامة مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٥.
٣٥ - محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة ايران خارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١- ١٩٤١ مطبعة العمال المركزية البصرة ١٩٨٨.
٣٦ د. مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي (١٨٤٧-١٩٨٠) اتحاد المؤرخين بغداد، ١٩٨١.
٣٧ - مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لامارة عربستان ١٨٩٧-١٩٢٥، دار المعارف القاهرة ١٩٧١.
٣٨ - هاني احمد جميل، الحروب الروسية اليابانية وانعكاساتها على اسيا،دار النشر دار الفراهيدي البصرة ١٩٩٩.
٣٩ - ويليام ايغلنتون ،القبائل الكردية ، ترجمة د.احمد محمود خليل ، العين ، دبي ٢٠٠٥ .
٤٠ - ياسين عبدالكريم ، اتفاقيات الحدود الشرقية الى نهاية القرن١٩ بحث منشور كتاب (الحدود الشرقية للوطن العربي ،بغداد،١٩٨١ .

المجلات والصحف:
١- توفيق وهبة، ايران ٢٥٠٠ سنة من الحضارة والحروب والزلازل الجمهور (مجلة)، العدد ٣٦، القاهرة ١٩٧٩.
٢- الزوراء الصحيفة، بغداد، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٧ ١٥ شباط ١٨٧٢.

المصادر الاجنبية:
1- pm. Holt and others, The Cambridge History of I slam, vol, London,1970
2- D,Margan, Medieval Persia 1040-1797, singa pere, 1988.
3-H.J. Kissling and others. The muslim world, part 111, Nether ands 1969.
4- H.J. Kissling and others. Op. cit.
5- A.J. Araberry. The legacy of persia. London. 1953.
6- pervy sykes, Persia. London, 1922.
7- Ramesh Sanghvi, shatt of Arab, the facts behind the Issue, London. 1969.

المصادر الفارسية:
١- عبد الرضا هوشنك مهدي، تاريخ روابط خارجي ايران، ازابتدي دوران صفوي تابايان جنك دوم جيهاني جا7، تهران، ١٣٧٩.
٢- نه جاتي عه بدوللا، كردستان وعيشه ى سنوري عوسمائي وسه فه وي(١٦٣٩-١٨٤٧) ج١ هولير ٢٠٠٠م
٣- مرعش صفوي، مجمع التواريخ در انقراض صفويه اوقايع بعد، مراجعة، عباس اقبال اشتياني، تهران-١٣٤٢.
٤- اصغر جعفر ولداني، برسي اختلاقاتي مرزي ايران وعيراق جا١، تهران، ١٣٦٧ ش
٥- حسن عزيزي، جهانكشاي نادري، تهران، ١٣٥٦ش
٦- حميد صفائي، عصر نادرة شاه، تهران، ١٣٥٥.
٧- سه رجه الاسلامي انه وبيمانانه ى مه نوى به كيشه ى نيوان ثورك وفارس، وه كييراني له نيذ كليز بيروه، نه زد به ئيخاني، كوماري، كاروان مازه ١١، سَالي ١٩٩٤.
٨- محمد علي جمال زاده، ايران وعصر قاجارية، تهران ١٣٦٦ ش

الاطاريح والرسائل الجامعية
١- طالب محيبس حسن الوائلي، ايران في عهد الشاه اسماعيل الاول اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٢- محسن عزيز احمد، اثر القضية الكردية على العلاقات العراقية- الايرانية في عهد الملك فيصل الاول (١٩٢٠-١٩٣٣) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد٢٠٠٨.
٣- علي حسين زبيد المكصوصي، تطورات ايران الداخلية في ظل الاحتلال الافغاني ١٧٢٢-١٧٢٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة واسط، ٢٠٠٦.
٤- اروى خالد علي مصطفى، مواقف الصحافة العراقية من السياسة الايرانية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية- الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.
٥- مصطفى عبد القادر النجار، العلاقات السياسية للعراق مع القوى المجاورة في وسط العرب والخليج العربي ١٩١٣-١٩٣٣ اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة ،١٩٧٣

الوثائق
الوثائق البريطانية غير المنشورة
1-F.o,371/-1897, from, Persia, To, foreign office, London, 30 Jan,1935 .

الوثائق المنشورة
٢- وزارة الخارجية العراقية، قضية الحدود العراقية- الايرانية، بغداد دت .
٣- الحكومة العراقية : مجوعة محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية الفارسية – سنة ١٩١٣ – ١٩١٤ ،(بغداد - ١٩٤٨م).